استدعت مسؤولي «الزراعة» و«الصناعة» لمناقشة المعوقات

«شؤون الإسكان» اطلعت على الخطة الوزارية للمشاريع الجديدة

الجمهور : الاجتماع تناول مختلف القضايا والشكاوى التي وصلت إلى «السكنية»

ناقشت لجنة شؤون الإسكان خلال اجتماعها امس، المعوقات التي تواجه عدد من المشاريع الإسكانية، وقررت دعوة الجهات المعنية لاستكمال مناقشة هذه المعوقات.

وقال رئيس اللجنة النائب فايز الجمهور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الاجتماع تناول مختلف القضايا والشكاوى التي وصلت إلى مؤسسة الرعاية السكنية والتي تم الاستماع إليها من اللجان التطوعية والشعبية.

وأضاف أن الاجتماع تم بحضور وزير الإسكان د. عبدالله معرفي وممثلين عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبنك الائتمان.

وبين أن الاجتماع تطرق إلى الكثير من الأمور والصورة العامة لخطة وزارة الإسكان للمرحلة المقبلة سواء في المشاريع الحالية أو المستقبلية، مؤكدا أن الاجتماعات ستتوالى وستكون منتجة.

وأفاد بأن اللجنة استفسرت عن العوائق في مشاريع مناطق جنوب سعد العبدلله، وخيطان السكنية، والمطلاع، وصباح الأحمد، وجنوب صباح الأحمد، وجنوب عبدالله المبارك.

وأوضح أن اللجنة توصلت إلى وجود جهات أخرى لها علاقة بالمعوقات التي تواجه هذه المشاريع الإسكانية، منها شركة دواجن التي تعيق منطقة جنوب سعد العبدالله، إذ تبين أن هناك كتابا موجها من الهيئة العامة للزراعة بتمديد الرخصة للشركة.

وأعلن عن أن اللجنة سوف تستدعي المسؤولين في الهيئة العامة للزراعة في اجتماعها المقبل للوقوف على سبب التمديد لهذه الشركة، مؤكدا أن اللجنة سيكون لها موقف واضح وصريح من هذا الموضوع لا سيما أن شركة الدواجن موجودة منذ عام 2014 حتى عام 2019 وحصلت على موقع بديل وأن التعويض أكثر من مناسب.

ونوه بأن اللجنة سوف تستدعي المسؤولين في الهيئة العامة للصناعة لمناقشتهم في أسباب التمديد لمصانع تقطيع المعادن التي تعيق أحد المشاريع الإسكانية.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت مع وزير الإسكان موضوع اشتراط استخراج رخصة البناء على الأرض السكنية قبل استبدالها وتوقيع العقد ودفع القيمة الرمزية إلى بنك الائتمان.

وأشار الجمهور إلى أن اللجنة تناولت مع الوزير موضوع إيقاف صرف بدل الإيجار لمن يتنازل عن الطلب الإسكاني لصالح آخرين، مؤكداً أن الوزير كان متجاوبا ووعد بالنظر في هذه المواضيع بشكل إيجابي.

ووعد الجمهور بأن القادم سيكون أجمل لتحقيق تطلعات المواطنين، إذ ستستمر اللجنة في إزالة كل العوائق والمشاكل التي تواجه الطلبات الإسكانية، مؤكدا أن اللجنة ستكون لها اجتماعات أسبوعية.

جانب من اجتماع لجنة شؤون الإسكان البرلمانية

شركة دواجن تعيق منطقة جنوب سعد العبدالله وهناك كتاب من «الزراعة» بتمديد الرخصة لها

الطريجي لإضافة فئات جديدة إلى المشمولين بـ «التأمين الصحي» على المتقاعدين

عبدالله الطريجي

أعلن النائب د. عبد الله الطريجي عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل المادة الثانية من قانون التأمين الصحي على المتقاعدين بإضافة شرائح جديدة للمشمولين بأحكام هذا القانون بحيث لا يقتصر على المتقاعد بل يشمل ربات البيوت وفئة المتقاعدين المسجلين بالتأمينات.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم 114 لسنة 2014 المشار اليه، النص التالي:

تسري أحكام هذا القانون على:-

1. المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
2. ربات البيوت.
3. الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة او المتوسطة.

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير.

المادة الثانية: على رئيس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الايضاحية على أن الدستور نص في المادة 11 على " تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية ". ولأن المشرع الكويتي أصدر القانون 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المتقاعدين الذي جاء بنص مرن يقضي بشمول هذا القانون للمواطنين المتقاعدين المسجلين بمؤسسة التأمينات الاجتماعية وأعطى الحق للوزير بإضافة شرائح أخرى له ، وذلك بإعطاء الحكومة الصلاحية والمدد الكافية لدراسة الحالات الاخرى التي يصدر قرار من الوزير بإضافتها للقانون تنفيذا الرغبة المشرع، إلا أنه منذ صدور القانون لم تتم إضافة أي فئة او شريحة للقانون للاستفادة من التأمين الصحي ، خاصة ان هناك بعض الفئات أصبح من الضروري شمولها للقانون . لهذا فقد جاء هذا الاقتراح بقانون ليعدل من نص المادة الثانية من القانون 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المتقاعدين وذلك بإضافة شرائح جديدة للمشمولين بأحكام هذا القانون بحيث لا يقتصر على المتقاعد بل يشمل ربات البيوت وفئة المتقاعدين المشمولين بالقانون، وهذا يعد تطبيقا صريحا لنص الدستور.

الخليفة يقترح زيادة علاوة الأولاد إلى 75 ديناراً حتى الولد السابع

مرزوق الخليفة

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة "3" من القانون رقم "19" لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، ونصت مواده على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة "3" من القانون رقم "19" لسنة 2000 المشار إليه النص الآتي: "تؤدي الحكومة للمواطنين أصحاب المهن والحرف ولمن يعملون في جميع الجهات علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد، ويصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس القرارات المنظمة لذلك، وتحدد القرارات قيمة كل من العلاوتين المذكورتين، وشروط استحقاقهما والمهن والحرف والأعمال والجهات التي تنطبق عليها والمدة التي تستمر الحكومة خلالها بتأديتها، على أن تكون علاوة الأولاد خمسة وسبعين ديناراً عن كل ولد حتى الولد السابع".

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة "3" من القانون رقم "19" لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية على ما يلي:

لما كانت الدولة هي المسؤولة عن رعاية المواطنين وتوفير كل سبل العيش الكريم، ونظرا لأن الإنسان هو اللبنة الأولى لصلاح المجتمع وتهذيبه، والاعتناء بالأطفال من الصغر ومعاونة رب الأسرة على رعايتهم وحسن تربيتهم سيكفل لنا مجتمعاً قوياً مبنياً على أساس سليم، ونظرا للارتفاع الشديد في الأسعار وغلاء المعيشة وعجز المواطن عن توفير بعض احتياجاته، أعد هذا الاقتراح بقانون ليكون سنداً للمواطنين بحيث تصبح علاوة الأولاد "75" ديناراً بدلا من "50" ديناراً شهرياً عن كل ولد حتى الولد السابع.

الراجحي يسأل وزير المالية عن أسباب عدم صرف مكافأة العاملين في الصفوف الأمامية حتى الآن

محمد الراجحي

وجه النائب محمد الراجحي سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية خليفة حمادة عن أسباب عدم صرف مكافأة العاملين في الصفوف الأمامية حتى الآن.

وقال الراجحي في مقدمة السؤال:

بناء على ما أعلنته الحكومة على لسان وكيل ديوان الخدمة المدنية حول خطة تكريم العاملين في الصفوف الأمامية لمواجهة فيروس كورونا خلال الفترة من 24 فبراير حتى 31 مايو لسنة 2020 وقد صنفت الفئات المستحقة من العاملين في هذه الفترة إلى نظام الشرائح وإعداد الكشوفات في كل جهة على حدة، ولكن لم تصرف المكافأة إلى الآن، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما سبب عدم صرف مكافأة العاملين في الصفوف الأمامية حتى الآن؟

2 - هل أجريت تعديلات على طريقة وكيفية وقيمة المكافأة كما أعلن عنها وكيل ديوان الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان التعديلات بالتفصيل.

3 - هل يوجد تاريخ محدد لصرف المكافأة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى بيان التاريخ، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان السبب.

المناور لوزير الصحة : ما الإجراءات والضوابط التي وضعتها الوزارة لتنظيم العلاج بالطاقة؟

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود بشأن الإجراءات والضوابط التي وضعتها الوزارة لتنظيم العلاج بالطاقة ومنح تراخيص الإعلان عنه.

ونص السؤال على ما يلي: لوحظ في الآونة الأخيرة إعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي بما يسمى بالعلاج عن طريق جلسات الطاقة والتي فيها بعض الممارسات التي لا تتفق مع قيم ومبادئ المجتمع.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- هل توجد تراخيص للعلاج باستخدام تلك الطرق التي يعلن عنها؟ وإذا كانت الإجابة الإيجاب فما الشروط والضوابط التي وضعتها الوزارة لتنظيم هذا النوع من العلاج؟ وإذا كانت الإجابة النفي، فما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه تلك الإعلانات؟

هل تم إجراء دراسات لتحديد مواصفات الخلطات التي تتناسب والظروف المناخية للبلاد؟

الديحاني استفسر من رنا الفارس عن أسباب تلف أعمال رصف الشوارع

وجه النائب فرز الديحاني سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة دولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، عن أسباب تلف أعمال رصف الشوارع ، والإجراءات التي اتخذت من قبل الوزارة حيال ذلك.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1 - هل تم إجراء دراسات فنية لتحديد مواصفات الخلطات التي تتناسب والظروف المناخية لدولة الكويت؟ وما هذه المواصفات؟ وهل تم الالتزام بها في الأعمال التي تم تنفيذها من قبل الوزارة منذ العام 2000 حتى تاريخه؟

2 - يرجى تزويدنا ببيان بالشركات التي تم اعتمادها لتنفيذ أعمال الرصف منذ العام 2000 حتى تاريخه، وهل تم الالتزام عند إسناد تلك الأعمال إلى الشركات المصنفة والمعتمدة؟

3 - هل تمت دراسة وإعداد تقارير فنية بالأسباب التي أدت إلى تلف أعمال الرصف، والأسباب التي تعود إليها؟ مع ما إذا كانت الشركات المنفذة قد التزمت بالمواصفات من عدمه، وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن؟ مع إرفاق التقارير المتعلقة بذلك.

4 - هل كشفت التقارير الفنية عن أسباب تلف أعمال الرصف وتطاير الحصى، ووجود خلل بالمواصفات الفنية التي كانت معتمدة في هذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما الإجراءات التي اتخذت من قبل الوزارة حيال ذلك لتلافي ظاهرة تطاير الحصى، وتحقيق الجودة؟

5 - هل تم اعتماد مواصفات بعد عام 2019؟ وهل تم تنفيذها ثم تعرضت للتلف من جديد؟ يرجى إرفاق التقارير المتعلقة بذلك، مع بيان الأسباب الفنية التي أدت إلى تلف الشوارع رغم اعتماد المقاييس الجديدة، مع إرفاق كافة المستندات وأسماء اللجان والمهندسين والمديرين ممن تم اعتمادهم.

الصقعبي : أسئلة للوزراء المعنيين بشأن برنامج عمل الحكومة

أعلن النائب د. عبدالعزيز الصقعبي عن تقديمه مجموعة أسئلة برلمانية إلى عدد من الوزراء المعنيين بخصوص برنامج العمل الحكومي، مؤكدا أنه بناء على الردود سيتقدم بمجموعة من الاقتراحات بقوانين تهدف إلى زيادة الإيرادات وخفض المصروفات بالطريقة السليمة.

وقال الصقعبي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن برنامج عمل الحكومة الذي كان يفترض تقديمه قبل أسبوعين وفق المادة 98 من الدستور، تم تسريبه للصحف ولم تنف الحكومة ما نشر مؤكدا أنه لو صح ما تم تسريبه ونشره فإن برنامج عمل الحكومة المنشور هزيل ومتواضع ولا يرقى إلى مستوى حكومة جادة في الإصلاح وتتطلع للتغيير والتعاون والإنجاز.

ولفت إلى أنه كان يتوقع برنامج عمل حكوميا يتضمن خططا استراتيجية لإصلاحات اقتصادية حقيقية وحلولا جذرية وإعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية بما يتناسب مع منظومة اقتصادية لا تعتمد بالدرجة الأولى على النفط.

وأضاف "ما وجدناه يعتبر حلولا آنية ترقيعية مؤقتة كالعادة وهذا الأمر تعودناه من الحكومات السابقة وكنا ننتقدها دائما عليه وما زال النهج هو نفسه". وأوضح ان الحلول التي تضمنها برنامج العمل الحكومي المنشور يتضمن مساسا بجيب المواطن والطبقة المتوسطة وهو أمر مرفوض لأن الدستور كفل لكل مواطن ومواطنة أن أي منظومة اقتصادية تضعها الدولة يجب أن توفر لهم الرخاء.

وأكد أن الحلول العاجلة يجب أن تبدأ من رأس الهرم ومن القسائم الصناعية والحرفية التي تؤجر بسعر رخيص على الشركات الكبرى، ومن خلال إصلاح الشركات الحكومية المتعثرة مثل الخطوط الكويتية والمرافق العمومية والمشروعات السياحية وغيرها من الشركات التي كان يفترض ان تكون مصدر دخل إضافي لكنها أصبحت عبئا على كاهل الدولة.